

## المبسوط في فقه الإمامية

[ 67 ] فإن قال أنت طالق إن لم يشأ ا ف هذه صفة مثل الأولى علق الطلاق بصفة هي عدم المشيئة، ولسنا نعلم ذلك فلا يقع الطلاق، وكذا لو قال أنت طالق ما لم يشأ ا فهو كقوله إن لم يشأ ا لأنه علق الطلاق بعدم المشيئة ولسنا نعلم عدمها. فإن قال: أنت طالق إلا أن يشأ ا ففيها وجهان أحدهما لا يقع، لأنه علق الطلاق بمشيئة ا، والصحيح عندهم أنه واقع، لأن قوله (أنت طالق) إيقاع، وقوله (إلا أن يشأ ا) عقد صفة يرفع بها وقوع الطلاق، فقد جعل المشيئة صفة في رفع وقوعه، ولسنا نعلم وجودها في رفعه فلم نحكم برفعه. وليس كذلك إذا قال إنشاء ا، لأنه ما أوقع الطلاق وإنما علق وقوعه بصفة فلا نحكم بوقوعه ما لم يوجد الصفة ولسنا نعلم وجود الصفة، فوجب أن لا يقع الطلاق فبان الفصل بينهما. وقوله أنت طالق إلا أن يشأ ا فقد استثنى مشيئة ا وأبهمها فاحتمل أن يريد إلا أن يشأ ا أن لا تطلق، فلا تطلق، واحتمل إلا أن يشأ ا أن تطلق، وتطلق والكل محتمل. فمن قال معناه إلا أن يشأ ا أن لا تطلق قال لا يقع، لأن الصفة للنفي كقوله أنت طالق إن لم يشأ ا، ومن قال معناه إلا أن يشأ ا أن تطلق قال: يقع الطلاق لأنه أوقعه وجعل الصفة لرفعه بعد وقوعه. والذي قالوه لو صح لما وقع عندنا أيضا الطلاق لما قالوه، ولأن الطلاق بصفة لا يقع غير أن الصحيح من هذه اللفظة أنها لإيقاف الكلام من النفوذ دون أن يكون شرطا. ولو كان شرطا لوجب إذا قال أنت طالق إن لم يشأ ا أن تطلق لأنا نعلم أنه لا يشأ ا الطلاق، لأنه مباح وهو لا يريد المباح عند أكثر مخالفينا فدل ذلك على أن ذلك ليس بشرط، وإنما هو لإيقاف الكلام. فأما الفرق بين قوله إن شاء ا وإلا أن يشأ ا فعلى ما قلناه لا يصح وإنما يصح، لو كان الأمر على ما قالوه من أنه شرط.